

## برنامج راصد لمراقبة البرلمان التقرير الأسبوعي الثالث لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية 2014/11/22

عمان ...

انشغل مجلس النواب في الأسبوع الثالث من أعمال دورته العادية الثانية باستكمال انتخاب لجانه الدائمة، واحتاج لعقد أربع جلسات متتالية لإنجاز هذا الاستحقاق منها ثلاث جلسات خلال الأسبوع الثالث.

وأنتهى مجلس النواب أسبوعه الثالث من أعمال دورته العادية الثانية بانشغاله في متطلب رئيسي يتعلق باستكمال تشكيل لجانه الدائمة التي نجح بتشكيلها بعد أربع جلسات متتالية بحيث تم إجراء الانتخاب في ثلاث هي اللجنة القانونية و الخارجية و السياحة محققا نجاحا في تشكيل 17 لجنة أخرى بالتركية.

وأخذ المجلس وقتا طويلا في انتخاب لجانه الدائمة، كما اخذ وقتا في إحداث توافقات على عضوية اللجان التي لم جري عليها اقتراح، وغالبا كانت تتم عملية التوافق في الجلسة من خلال الإقناع والإيثار تارة، (والمونة التخجيل ) تارة أخرى.

وتشير عملية انتخابات اللجان الدائمة إلى انتهاك للشفافية في عملية الاقتراح وفقا لما رصده فريق « راصد » و الصور التي التقطتها كاميرا الفريق الذي تابع جلسات تشكيل اللجان سواء بالانتخاب أو بالتركية.

وتالياً أبرز الاختراقات التي رصدها فريق « راصد » في انتخابات اللجان:

أولاً: تداول عدد من النواب أوراق تحتوي على أسماء نواب موزعين على لجان مسبقاً لاختيارهم عند الاقتراح دون سواهم من المرشحين الآخرين والتي جاءت في سياق تفاهات داخلية بين مجموعه من النواب دون غيرهم قبل الشروع في التصويت .

ثانياً: عدم وجود خلوة حقيقية تمكن النائب من اختيار النائب الذي يريد بشكل شفاف، وفقا لأحكام النظام الداخلي حيث قام نواب بالاقتراح خارج المكان المخصص الأمر الذي كان يستدعي تدخل رئيس المجلس في أكثر من مناسبة للطلب من النواب الابتعاد عن مكان الاقتراح.

ثالثاً: تكدس نواب أمام لجنة الفرز والاقتراح ما تسبب في حالة من الإرباك عند عملية التسجيل وإعلان النتائج.

**رابعاً:** تم رصد تدخل نواب مرشحين لعضوية اللجان في التأثير على النائب المقترح أكثر من مرة، ووجود نواب مرشحين في محيط الخلوة و أحيانا بالقرب من النائب المقترح مما يؤثر على حرية النائب في اختيار أعضاء اللجان.

**خامساً:** إظهار بعض النواب علنا لورقة الاقتراح بما تحتوية من أسماء لزملائهم بطريقة واضحة وعلنية بما ينتهك سرية الاقتراح.

وبالنتيجة فإن ما جرى في الانتخابات يعد مؤشرا على انعدام الثقة بين أعضاء المجلس وينتهك سرية التصويت كما أن مثل هذه الممارسات لم يتنبه إليها النظام الداخلي للمجلس حيث لا يوجد إجراءات عقابية فيما يتعلق بانتهاك سرية الانتخاب بمجلس النواب.

أما انعدام الثقة بين أعضاء المجلس فمن شأنها أن تضعف أداء مجلس النواب ككل خصوصاً وأن المجلس مقبل على مرحلة حرجة في عمر الدولة الأردنية لا سيما وأنه يمتلك حزمة من التشريعات المهمة النازمة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء.

وشهد الأسبوع الثالث من أعمال المجلس امتناع المجلس عن الإعلان و نشر أسماء النواب الحضور والمتغيبين في الجلسة المسائية التي عقدت مساء الأحد 2014/11/16 وهو ما يدفع « راصد » إلى إعادة مطالبته بالإلتزام بمبدأ نشر أسماء النواب المتغيبين عن الجلسات بعذر وبدون عذر أولاً بأول، ومعالجة أية اختلالات قد تنشأ مستقبلاً قد تؤثر سلباً على انسيابية انعقاد الجلسات من خلال التأثير على النصاب القانوني للجلسات، وعدم التردد بتطبيق المواد العقابية التي أقرها النظام الداخلي ضد النواب الذين يخالفون النظام الداخلي.

كما شهد المجلس في أعمال أسبوعه الثالث تقديم أول اقتراح بقانون من قبل 11 نائباً لإصدار قانون للعفو العام.